

تقييم التوازن المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام نموذج دي بونت دراسة

حالة: مؤسسة SANIAK عين الكبيرة بسطيف

Evaluating the financial balance of the economic institution using the de pont model case of saniak foundation ain kebira setif

مسعود بوبياون*

جامعة أم البواقي، الجزائر

messaoud.bouibaoune@univ-oeb.dz

تاريخ النشر: 15 / 12 / 2021

تاريخ القبول: 30 / 09 / 2021

تاريخ الاستلام: 01 / 06 / 2021

ملخص: يهدف هذا البحث إلى إبراز أهمية تطبيق نموذج دي بونت في المؤسسة محل الدراسة وخاصة أنها تطبق في معظم المؤسسات الرائدة العالمية، وذلك بهدف معرفة وتحليل توازنها المالي، وسنحاول الإجابة على إشكالية مدى نجاعة تطبيق نموذج دي بونت في المؤسسة من خلال وضع فرضيات مناسبة للإجابة عن إشكالية الدراسة، ويتميز هذا النموذج بالشمولية والدقة والتحليل العميق مقارنة بالنماذج الأخرى التي أثبتت قصورها خاصة في مجال مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح مستقبلية وكذا التنبؤ بالفشل المالي. وتم التوصل إلى نتائج أهمها أن نموذج دي بونت أثبت نجاعته في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة ومعرفة توازنها المالي، مقارنة بالنماذج التقليدية الأخرى خاصة في مجال الربحية ودوران الأصول والمردودية.

الكلمات المفتاحية: نموذج دي بونت؛ ربحية؛ دوران الأصول؛ تنافسية؛ مؤسسة SANIAK.

تصنيف JEL: M41 ؛ M49 ؛ H21.

Abstract: This study seeks to address the importance of implementing the DuPont System, which is widely used in many famous world companies, in companies, the objective of which is to examine and analyze its financial balance. as opposed to the other systems which are not without their drawbacks, especially in the ability of the company to earn profits on the one hand, and to predict the degree of financial failure. The results indicate the DuPont System, contrary to the established and traditional systems, proved highly effective in the analysis of financial situation of the company and prediction of its financial balance, most notably in the area of profitability, assets turnover and Cost-effectiveness. These advantages made it possible for companies to enact the necessary procedures for enhancing its operations.

Keywords: The du Pont model; Profitability; Assets rotation; Competitiveness; saniak Company.

Jel Classification Codes: M49 ؛ M41 ؛ H21.

* المؤلف المرسل: مسعود بوبياون

I. تمهيد

تسعى مختلف المؤسسات الاقتصادية لضمان استمراريتهما والاستحواذ على حصة سوقية كبيرة ومواكبة جميع التغيرات في مختلف المجالات، خاصة وأنها تنشط في بيئة تتميز بالمنافسة الشديدة، وهذا لا يتحقق إلا إذا اعتمدت على سياسة مالية محكمة تضمن لها توازنها المالي وتحقق لها الملائمة بين الربحية والسيولة.

لذا ظهرت عدة نماذج لتحليل الوضعية المالية للمؤسسة والعمل على تحقيق التوازن المالي مما يحسن من أدائها، ومن بين أهم هذه النماذج نموذج دي بونت الذي أثبت نجاحه وذلك لاعتماده على ركائز أساسية تحدد مصير أي مؤسسة، ومن بين هذه الركائز تحسين ربحية المؤسسة وتخفيض التكاليف إلى أدنى مستوى لها، بالإضافة إلى تسيير الديون بشكل فعال مما يسمح بالرفع المالي للمؤسسة، إلى جانب تحقيق المستوى الأمثل للخرينة وذلك عن طريق الموازنة بين احتياجات دورة التمويل ومقدار رأس المال العامل، وسنحاول اسقاط هذه الجوانب النظرية على مؤسسة SANIAK محل الدراسة للوقوف على مستوى توازنها المالي باستخدام نموذج دي بونت، وذلك بالاعتماد على قوائمها المالية.

إشكالية البحث:

ومما سبق برزت معالم المشكلة التي يسعى هذا البحث للإجابة عنها من خلال طرح الإشكالية التالية:
ما مدى نجاعة نموذج دي بونت في تقييم التوازن المالي لمؤسسة SANIAK محل الدراسة؟.

وانطلاقا من إشكالية البحث الرئيسية يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ماهي مكونات نموذج دي بونت الرئيسية؟.
- ✓ ما هي مزايا تطبيق نموذج دي بونت في المؤسسات الاقتصادية؟.
- ✓ ما مدى اعتماد مؤسسة SANIAK محل الدراسة على تطبيق نموذج دي بونت الرئيسية؟.

فرضيات البحث:

- إنطلاقا من الأسئلة الفرعية السابقة يمكننا تحديد ووضع الفرضيات التالية:
 - ✓ يعتبر نموذج دي بونت من أحسن النماذج في تحليل وضعية المؤسسة المالية ومعرفة درجة توازنها المالي مقارنة بالأساليب التقليدية؛
 - ✓ يؤدي تطبيق نموذج دي بونت إلى الاستغلال الأمثل لموارد المؤسسة وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف، وبالتالي زيادة الإنتاجية وهذا ما يؤدي إلى انخفاض التكاليف وتدعيم الميزة التنافسية للمؤسسة؛
 - ✓ المؤسسات التي تطبق نموذج دي بونت لها أفضلية في تحقيق الجودة الشاملة، واكتساب ميزة تنافسية أكبر؛
 - ✓ إن تخصيص ميزانية معتبرة من طرف أكبر الشركات العالمية لتطبيق النماذج العلمية المختلفة ومن بينها نموذج دي بونت دليل على أهميته في استمرارية المؤسسة.
- منهجية الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، بالإضافة إلى منهج دراسة حالة بالاستعانة بمختلف وثائق المؤسسة، لا سيما التقارير ومختلف القوائم المالية في الجانب التطبيقي.

ولمعالجة الموضوع من جوانبه المختلفة قسمنا هذه الدراسة إلى العناصر الرئيسية التالية:

✓ الإطار النظري للتحليل المالي؛

✓ التوازن المالي؛

✓ نموذج دي بونت؛

✓ دراسة حالة مؤسسة SANIAK عين الكبيرة بسطيف.

الدراسات السابقة

يمكن سرد الدراسات السابقة المماثلة التي أمكن الوصول إليها وهي:

✓ مقال بعنوان: تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة

1994-2004، للباحث محمد جموعي قريشي، حيث صدر المقال في مجلة الباحث العدد 03 سنة 2004،

وقد تناول هذا المقال عنصر النشاط المصرفي وتقييم الأداء، ثم تطرق إلى أهم نماذج قياس أداء المصارف

خاصة نموذج العائد على حقوق الملكية والذي شرح فيه نظام ديون بالتفصيل، إلى جانب مؤشرات

لقياس المخاطر الأساسية، كما تطرق إلى نموذج القيمة الاقتصادية المضافة، وبعدها قام بالدراسة

التطبيقية والتي شملت أربع بنوك جزائرية، وتوصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها:

❖ بنك البركة حقق معدل مرتفع جدا مقارنة بالنوك الأخرى.

❖ حقق بنك البركة معدلات عائد على الأصول فوق 1٪ في جميع سنوات الدراسة.

❖ بنك البركة حقق معدل هامش ربح مرتفع جدا مقارنة بمعدلات البنوك الأخرى.

❖ يعتبر بنك البركة أكثر ربحية من البنوك الأخرى.

✓ بحث بعنوان: العلاقة بين مكونات العائد على الأصول وفق نظام دي بونت ومستوى القيمة الاقتصادية

المضافة في الشركات الصافية المدرجة في بورصة عمان، للباحث محمد عمر شكور، وهي عبارة عن مذكرة

ماجستير في المحاسبة كلية الأعمال جامعة الشرق الأوسط عمان الأردن سنة 2017، وقد تناول هذا

البحث في الفصل الأول خلفية الدراسة وأهميتها، ثم تناول في الفصل الثاني الأدب النظري والدراسات

السابقة، ثم تناول في الفصل الثالث منهجية الدراسة حيث تطرق إلى إجراءات البحث واعتمد على

أسلوب الاحصاء الوصفي، وتم اختبار الفرضيات عن طريق برنامج spss، وتناول في الفصل الرابع نتائج

الدراسة الميدانية وناقش في الفصل الخامس النتائج والتوصيات، وتوصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها:

❖ ارتفاع العائد على الأصول يرافقه ارتفاع في القيمة الاقتصادية المضافة.

❖ عدم وجود علاقة بين هامش الربحية والقيمة المضافة، وهذا يدل على أن الشركات الصناعية

الأردنية تواجه منافسة كبيرة.

❖ وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين معدل دوران الاصول والقيمة الاقتصادية المضافة وذلك باعتبار معدل دوران الأصول الشق الثاني من نظام دي بونت.

ما يميز هذا البحث عن الدراسات السابقة:

إن يميز هذا البحث عن الدراسات السابقة ما يلي:

- ✓ اختلاف الحدود المكانية والزمانية.
- ✓ اختلاف المنهج المستخدم.
- ✓ اختلاف متغيرات الدراسة خاصة في الجانب التطبيقي.

أولاً: الاطار النظري للتحليل المالي

تطور التحليل المالي كغيره من العلوم التي تهتم بدراسة المؤسسة، خاصة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية (1929-1933) وحسب الفكر التقليدي للتحليل المالي فهو ينظر إلى النسب المالية على أنها "مؤشرات لقياس أداء المؤسسة ويعتمد على مبدأ (الربحية - المخاطر) وبالتالي قد تتحصل على نسب سيولة منخفضة، مما يعني أن المؤسسة غير قادرة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل في الوقت المحدد، فإذا استمرت المؤسسة في هذه الوضعية السيئة تزيد في احتمال الفشل المالي والعكس صحيح، عندما تكون قادرة على التسديد خاصة ديونها قصيرة الأجل" (matoussi, 2011, p. 10)

1. مفهوم التحليل المالي

التحليل المالي هو "دراسة النشاط والمردودية والمركز المالي للمؤسسة، في الحاضر وفي المستقبل (التنبؤ)، يتم التحليل المالي أساساً باستعمال البيانات المحاسبية، وعلى وجه الخصوص القوائم المالية السنوية كحسابات النتائج، والميزانية والملاحق، فالتحليل المالي هو عبارة عن معالجة منظمة لهذه البيانات، حسب الغاية من التحليل المزمع إجراؤه ومن أجل اشتقاق معلومات مجدية، تساهم في التعبير عن الوضعية المالية، والاقتصادية للمؤسسة" (guillot, 2007, p. 11)

كما يمكن تعريفه بأنه "دراسة القوائم المالية في ظل مجموعة من البيانات الإضافية بعد التبويب الملائم، وباستخدام الأساليب الإحصائية، وذلك لغرض إبراز الارتباطات بين عناصرها وبهذا الشكل فإن التحليل المالي يساعد في الحصول على إجابات موضوعية على أسئلة جوهرية تفيد أطراف معينة" (الزبيدي، 2011، صفحة 23)

فالتحليل المالي يتم من خلاله اشتقاق مجموعة من "المؤشرات الكمية، والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي، تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية، والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية، ومصادر أخرى، وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات" (مطر، 2005، صفحة 03)

2. التحليل المالي الحديث

ينظر للتحليل المالي الحديث على أنه "تحقيق الربحية أو لتفادي الخسائر وهذا باستعمال الأدوات الحديثة للتحليل المالي والمتمثلة في التحليل الائتماني، ومتابعة العملاء وكيفية تحليل القروض وتعثّر الديون

ومتابعتهما، ويتم ذلك من خلال معرفة "مؤشر علاقة العملاء مع المؤسسة المتمثل في إدارة مشكلة عدم التسديد أو التأخر الكبير" (Jean-marc & marc, 2009, p. 209)

ويعد التحليل المالي وسيلة الادارة المالية لتقييم الوضع المالي للمؤسسة، من خلال الإجابة على التساؤلات التالية: (النعمي، 2007، صفحة 10)

➤ هل أن الموجودات (الأصول) تستخدم في مجالات مربحة ؟.

➤ هل أن ربحية الموجودات كافية لتغطية التزامات الشركة الطويلة الأجل ؟.

➤ هل أن سيولة الموجودات المتداولة كافية لتغطية التزامات الشركة في الأجل القصير ؟.

وفي الحقيقة إن القوائم المالية غير كافية للإجابة على هذه التساؤلات، وعليه فإن المدخل العام للإجابة على هذه التساؤلات هو أدوات التحليل المالي المختلفة والتي تقوم بتحويل الكم الهائل من هذه الأرقام التاريخية إلى علاقات منتظمة تعكس معلومات ذات فائدة أكبر لمتخذي القرارات.

إن البعد الاستراتيجي للتحليل المالي يتضمن تقييم قرارات الأعمال وقدرة الشركة على النجاح في تكوين ميزة تنافسية، وهذا يعتمد على تقييم الاستجابة الاستراتيجية للشركة على فرص النجاح.

ثانيا: التوازن المالي

تعتبر " التقارير المالية التي تلخص العناصر الرئيسية لعمليات المشروع ونشاط المؤسسة، والتي تعتبر ركيزة للدراسة المالية لمعرفة التوازن المالي غير أنه يتطلب من المحلل المالي القيام بتحليل عميق ودقيق لمعرفة التوازن المالي بشكل صحيح" (cohen, 1991, p. 129)

1. تعريف التوازن المالي

تسعى كل مؤسسة لتحقيق التوازن المالي كهدف رئيسي، ليمكّنها من مواجهة التزاماتها عند مواعيد استحقاقها، وبالتالي تجنب عدم التسديد أو عدم الملائمة.

ويعرف التوازن المالي "في توفير الاحتياجات المالية للمؤسسة بالأحجام المطلوبة بأحسن وبأدنى تكلفة واستخدام هذه الأموال ضمن هيكل مالي لتحقيق توازن مالي جيد، أي ضمن لها إمكانية تسديد التزاماتها العامة وديونها القصيرة خاصة، بتواريخ استحقاقها وتجنباً لوقوعها في عسر مالي الذي قد يؤدي بها إلى الإفلاس وخروجها من دائرة الأعمال" (الأرقم، 1999، صفحة 56)

2. أهمية التوازن المالي

تسعى الإدارة المالية إلى تحقيق التوازن المالي بين السيولة والربحية وأن تحافظ عليه باستمرار، حيث أن المؤسسة تحبذ أن تتوفر لديها سيولة كبيرة من ناحية ومن ناحية أخرى فهي تعمل على تحقيق مردودية عالية اعتماداً على استثمار أكبر قدر ممكن من أموالها، كما تتجنب الاقتراض قدر الإمكان، تجنباً لأخطار عدم القدرة على تسديدها، وتكمن أهمية التوازن المالي في ما يلي:

➤ التنبؤ بالنتائج المستقبلية للخزينة العامة للمؤسسة وتقييم المخاطر المرتبطة بها؛

➤ تقدير العائدات من فرص الاستثمار المتاحة؛

➤ فرض الرقابة الداخلية على تدفقات الأموال الداخلية والخارجية؛

➤ تقييم الأداء المالي للمؤسسة والتعرف على مدى الاستخدام العقلاني للموارد.

إن قاعدة التوازن المالي في المؤسسة تستند إلى عدة عوامل فهي تعتمد على " جعل مختلف المتغيرات في حالتها المثلى ومن بينها مبدأ الملائمة، الذي يعني تخصيص الموارد الدائمة لتغطية الاحتياجات الدائمة وتخصيص الموارد الدورية لتغطية الاحتياجات الدورية، للحفاظ على الحد الأدنى من التوازن المالي وجعل الخزينة في حالتها المثلى". (bruslerie, 2010, p. 262)

يعتبر رأس المال العامل "أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة في تشخيص وتقييم البنية المالية للمؤسسة، والحكم على مدى توازنها المالي وهذا مؤشر كثيرا ما تأخذ به البنوك كمقياس للموافقة على منح القروض، إذ تعتبر بمثابة الضمان الذي يسمح لها بتجنب الأخطار الناتجة عن عدم التسديد، ورأس المال العامل يعبر عن قيمة الأموال الدائمة التي تمول جزء الأصول المتداولة ويدعى رأس المال العامل الدائم أو الصافي" (ناصر دادوي و نواصر ، 1991، صفحة 23)

ثالثا: نموذج دي بونت

يعتبر نموذج دي بونت من أحسن النماذج التي تهتم بتحليل الأداء والتوازن المالي للمؤسسات، مقارنة بالنماذج التقليدية الأخرى التي أثبتت قصورها وعدم فعاليتها، وبفعل الدراسات والأبحاث العلمية المتواصلة توصل فريق من المديرين بشركة دي بونت الأمريكية إلى "أسلوب خاص بالتحليل المالي يعرف بأسلوب دي بونت وهذا الأسلوب يوضح العلاقة بين معدلات الربحية والنشاط" (مطاوع، 2013، صفحة 79). ويعرف على أنه "أسلوب أو نظام يربط بين العائد على حق الملكية، والمراكز المالية ذات العلاقة والتأثير على هذا العائد" (عبد الغفار و رسمية ، 2015، صفحة 300)

ويسمح نظام دي بونت تشكيل نموذج تتكامل فيه نسب تحليل دوران الأصول وهامش الربح والهيكل التمويلي، من أجل تحقيق التوليفة المثلى من خلال المزج بينهم مما يساعد المؤسسة على زيادة ربحيتها ، ويساعد هذا النموذج بمعرفة ثلاثة عوامل تؤثر فيه وهي: (العامري، 2007، صفحة 126)

✓ الكفاءة التشغيلية: وتقاس بهامش صافي الدخل؛

✓ كفاءة استخدام الموجودات: وتقاس بدوران مجموع الموجودات؛

✓ الرافعة المالية: وتقاس بمضاعف الملكية.

وبفضل هذا النموذج المتقدم والشامل الذي أصبح يطبق في أكبر الشركات العالمية باعتباره من مخرجات "التحليل المالي الذي أصبح أكثر استخداما منذ التسعينات، بالإضافة إلى ذلك الأمر الذي يتطلب فهم أعمق للأدوات المالية التي يمر بها بشكل مناسب في المؤسسات الصناعية" (hackel, 2011, p. 11) وتحسب معادلة نموذج دي بونت وفق العلاقة التالية:

معادلة نموذج دي بونت = (صافي الربح / المبيعات) X (المبيعات / صافي الأصول) X (القروض / حقوق المساهمين)

وتقدر النسبة المعيارية المعمول بها، بين 15٪ و 20٪ والتي تعتبر مقبولة بشكل عام لدى الباحثين.

1. مكونات نموذج دي بونت

من خلال المعادلة السابقة فنموذج دي بونت يتكون مما يلي: (عمر، 2017، الصفحات 13-14)

1.1 نسبة الربحية

وهي تتأثر بسياسة التسعير والمزيج الأمثل لمصادر التمويل وعملية ضبط التكاليف والتي تختلف من مؤسسة إلى أخرى، وتقاس هذه النسبة قدرة المؤسسة على تحويل مبيعاتها إلى أرباح، وارتفاعها يعطي للمستثمر فكرة عن قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح تكفي لتغطية التزاماتها وأنها تدار بفاعلية، أما انخفاضها فيدل على ارتفاع المصاريف التي تتحملها المؤسسة.

وصافي الربح هو مقياس الربحية فهو مؤشر لاستراتيجيات التسعير للشركة ومدى تحكمها في التكاليف، ويتم احتساب صافي الربح من خلال الفرق بين إجمالي الإيرادات والتكاليف أو بين مجموع الأصول الصافية والخصوم، وتحسب نسبة الربحية بالعلاقة التالية: نسبة الربحية = صافي الربح / المبيعات

2.1 معدل دوران الأصول

ويقاس مدى كفاءة المؤسسة لاستخدام أصولها على توليد المبيعات، ويمثل ارتفاع هذه النسبة قدرة المؤسسة على إدارة هيكلها التشغيلي، أما انخفاضها فيدل على أن هناك أصول في المؤسسة غير موظفة بشكل مثالي، ومع زيادة معدل دوران الأصول، ستقوم الشركة بتوليد المزيد من المبيعات لكل أصل مملوك، مما يؤدي إلى عائد إجمالي أعلى، وبناء على نظام دي بونت فإن الشركات تحتاج إلى موازنة بين معدل دوران الأصول الذي يعكس الإنتاجية ونسبة الربحية.

ويعد العائد على الأصول مكوناً أساسياً للعائد على حقوق الملكية، وهو مؤشر على مدى ربحية الشركة قبل النظر في الرافعة المالية، ويشكل العائد على الأصول ثلثي معادلة نموذج دي بونت التي تقاس العائد على حقوق الملكية" (courtois A. , 2003, p. 124) وتحسب دوران الأصول بالعلاقة التالية: معدل دوران الأصول = المبيعات / صافي الأصول.

وحسب الباحثان Eddie McLaney و Peter Atrill "تعتبر دوران المخزونات هي المحرك الأساسي لزيادة دوران الأصول" (Peter & eddie, 2011, p. 232)، فكلما كانت متوسط دوران المخزون قصير كلما كان ذلك أفضل للمؤسسة مما يساعدها على زيادة المبيعات وتحقيق أرباح بسرعة.

3.1 نسبة القروض إلى حقوق المساهمين (الرافعة المالية)

تشير الرافعة المالية إلى مقدار الدين الذي تستخدمها الشركة لتمويل نشاطها، فالرفع المالي هو عملية ينتج عنها زيادة في الربح نتيجة تمويل احتياجات المؤسسة بديون خارجية بشرط أن يكون عائد الاستثمار أكبر من نسبة الفوائد، مما ينتج عنه زيادة صافي ربح المساهمين بدون زيادة رأس المال، كما ويجب على المؤسسة الحذر من خطر المديونية فإذا كان الرفع المالي هو الوجه الإيجابي للاقتراض فإن الخطر هو الوجه السلبي له، ويظهر من الناحية العملية عندما تحقق الشركة عائد على الاستثمار أقل من معدل الفائدة، وتحسب نسبة القروض إلى حقوق المساهمين بالعلاقة التالية:

نسبة القروض إلى حقوق المساهمين = القروض / حقوق المساهمين

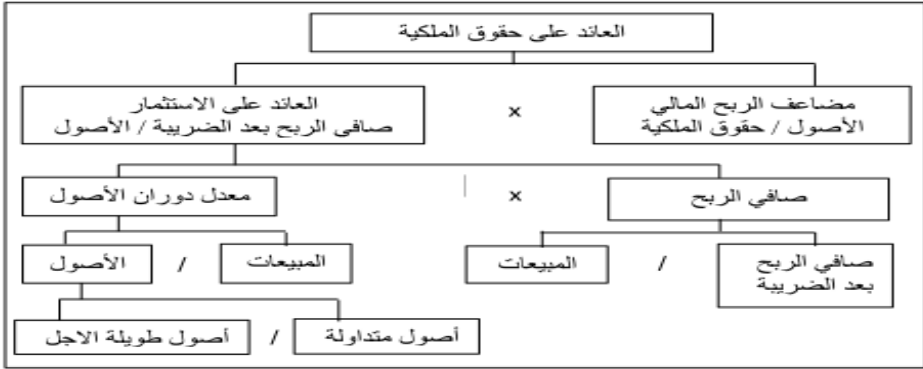
2. أهمية استخدام نموذج دي بونت

يكثسي نموذج دي بونت أهمية كبيرة وتظهر في ما يلي:

1.2 تعظيم الأرباح

ينبغي على المؤسسة دراسة مجموعة من القوانين المتعلقة بالربحية التي تعمل على قياس مؤشر مدى نجاح الأعمال، وتشمل عادة صافي المبيعات، ويساعد نظام دي بونت المؤسسة على تعظيم الربح بالتتابع بشكل مفصل لمكونات ومسببات الربحية بشكل دقيق كما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل 1: كيفية تطبيق نموذج دي بونت لتعظيم ربحية المؤسسة



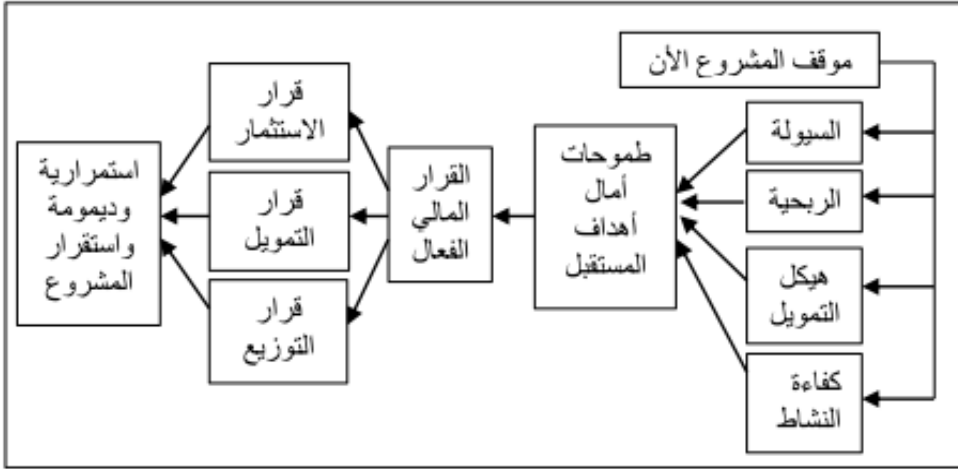
المصدر: (الطفي، 2006، صفحة 379)

نلاحظ من خلال الشكل تفاعل عدة عناصر للوصول إلى صافي الربح بعد الضريبة، حيث يساعد تطبيق نموذج دي بونت لتعظيم ربحية المؤسسة من خلال التأثير على هذه العناصر عن طريق تسريع دوران الأصول الذي يؤدي بدوره إلى زيادة دوران البضائع، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الكميات المباعة مما يجعل رقم أعمال المؤسسة يرتفع وبالتالي تغطية جميع التكاليف، وفي النهاية نتحصل على نتيجة موجبة، فكلما زاد رقم الاعمال مقارنة بمجموع التكاليف حققت المؤسسة ربحا وهذا ما يزيد من ربحيتها.

2.2 تحسين القرارات المالية

يساعد نموذج دي بونت "مقارنة أداء المؤسسة مع متوسط الصناعة، فإذا كانت نسبة المؤسسة أقل من متوسط الصناعة فإنه دليل على ضعف معدل دوران الأصول مما يستلزم على المؤسسة زيادة كفاءة العمليات وتخفيض التكاليف مما يؤدي إلى زيادة صافي الربح، كما أن الشركة تحتاج إلى زيادة فعالية دوران الأصول خاصة المخزونات". (الدراوي، 2006، صفحة 227) كما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل 2: كيفية تطبيق نموذج دي بونت في تحسين القرارات المالية



المصدر: (الخضيري، 2001، صفحة 35)

نلاحظ من خلال الشكل أن السيولة والربحية وتحديد هيكل التمويل وكفاءة النشاط من الأهداف الرئيسية للمؤسسة، حيث يساعد تطبيق نموذج دي بونت في تحسين القرارات المالية من خلال المفاضلة بين البدائل المتاحة في اختيار هيكل التمويل الأمثل، والذي يندرج ضمن مكوناته الأساسية وهي الرافعة المالية مما يساعد المؤسسة على اتخاذ قرارات مالية مناسبة تخص الاستثمار والتمويل والتوزيع.

3.2 تحسين الميزة التنافسية

والميزة التنافسية هي "توصل المؤسسة إلى اكتشاف طرق جديدة أكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين، حيث يكون بمقدورها تجسيدها ميدانياً" (Porter, 1993, p. 48) وتعتبر تخفيض التكاليف من أهم مداخل اكتساب الميزة التنافسية لذا تلجأ المؤسسة لاستخدام عدة طرق لتخفيض تكاليف الإنتاج بهدف التحكم في سعر البيع ويرى Yvon Mougine إن "البيع بكميات كبيرة، هو تخفيض لتكاليف الإنتاج" (mougine, 2004, p. 13)

4.2 الموازنة بين السيولة والربحية

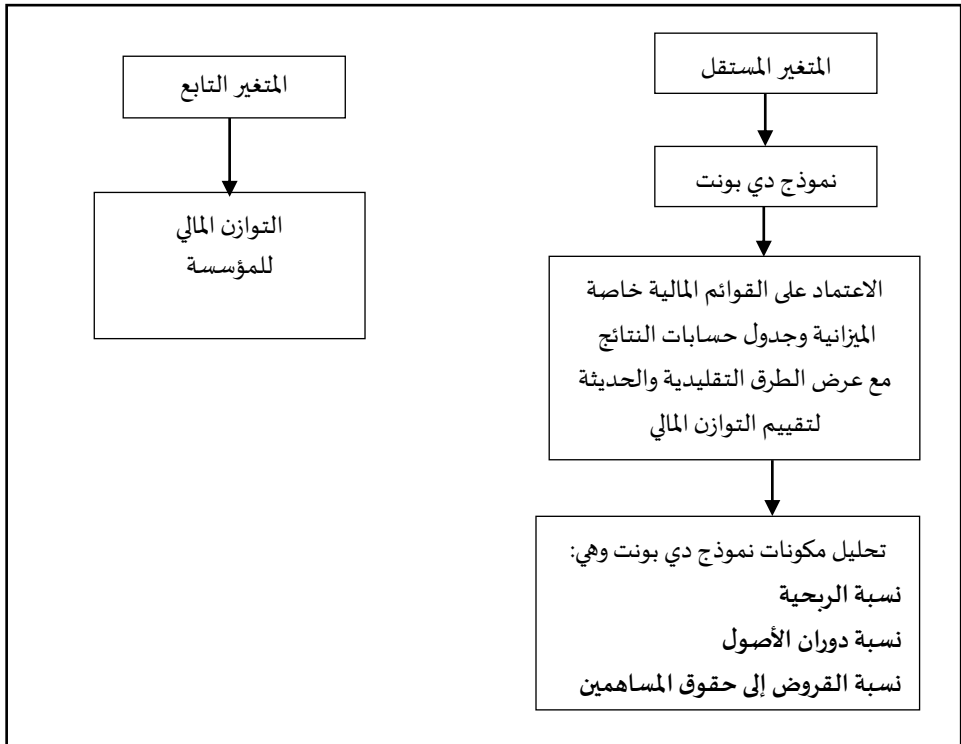
يقصد بالسيولة قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها القصيرة الأجل، في ميعادها المحدد، فتحقيق الربحية أمر أساسي "لتحقيق نمو واستمرارية المؤسسة، فالربحية الاقتصادية تسعى لقياس فعالية أصول المؤسسة وفعالية الإنتاج وطريقة التمويل" (Cabane, 2004, p. 199). فالربحية هي " قدرة الشركة على تحقيق أرباح فهي مهمة للدائنين، لأن الأرباح تعتبر مصدر لتغطية الديون كما تستخدم الإدارة الربح كمقياس للأداء". (Gibson, 2011, p. 307)

إن تحقيق السيولة الملائمة والربح الملائم هدفان متعارضان، فيسعى المدير المالي للحصول على الربح عن طريق استثمار الأموال مع مراعاة توفير السيولة، فالنقود الجاهزة هي أكثر الأصول سيولة ولكنه عقيم، أي لا يحقق أي ربح بدون تشغيله. (كراجة، 2000، صفحة 41)

II. الطرق والأدوات

تم الاعتماد على مختلف الطرق المتعارف عليها للحصول على جمع المعلومات حيث تم الاعتماد في الجانب النظري على المسح المكتبي لمختلف المراجع التي لها صلة بالموضوع، سواء مراجع باللغة العربية أو الأجنبية، بينما في الجانب التطبيقي تم التطرق إلى منهج تحليل المضمون من خلال تحليل مختلف الوثائق خاصة الميزانيات، بالإضافة إلى استعمال مختلف المؤشرات المعتمدة في التحليل بهدف الوصول إلى نتائج تتصف بالدقة والمصدقية، ولدراسة الموضوع من جوانبه المختلفة قدر المستطاع قمنا بتوضيح الإطار النظري للتوازن المالي ولنموذج دي بونت وتم التطرق إلى معرفة أهم مكوناته الأساسية، أما في دراسة حالة فقد تم اسقاط هذا النموذج على مؤسسة اقتصادية، وذلك من خلال عرض قوائمها المالية بما يخدم الموضوع، وهذا ما يثبت صحة الفرضيات حول نجاعة تطبيق نموذج دي بونت في تقييم التوازن المالي للمؤسسة بشكل أفضل، وسنوضح طريقة عرضنا للدراسة من خلال الشكل الموالي.

الشكل 3: نموذج الدراسة



المصدر: من اعداد الباحث

رابعاً: دراسة حالة مؤسسة SANIAK عين الكبيرة بسطيف

بعد عرض نموذج دي بونت بالتفصيل من خلال معرفة مكوناته الأساسية والتطرق إلى أهميته الكبيرة حيث أنه يساهم بشكل كبير في متابعة المؤسسة لتوازنها المالي بطريقة صحيحة مقارنة الطرق التقليدية، وهذا ما يسمح لها باتخاذ إجراءات تصحيحية مناسبة وفي الوقت المناسب مما يدعم من جودة اتخاذ مختلف القرارات، مما ينعكس إيجاباً على زيادة تنافسيتها وأرباحها، لذا سنحاول تطبيقه على مؤسسة SANIAK عين الكبيرة بسطيف لمعرفة مدى نجاعته.

1. تعريف مختصر بالمؤسسة

تأسست المؤسسة في: 01 جانفي 2002 ويتواجد مقره بعين الكبيرة بسطيف، وذلك في إطار إكمال مخطط إعادة الهيكلة الممتد من 1996 إلى 2000 ويتمثل نشاطه الرئيسي في: الإنتاج والتطوير والتسويق منتجات الصنابير ويبلغ رأسمال الفرع ب: 806.500.000,00 دج، ويتربع على مساحة إجمالية تقدر ب: 330000 م² منها مساحة مبنية تقدر ب: 55000 م²، ويتمثل في منتج التشكيلة الأساسية المتمثل في منتج الحنفيات، وتبلغ الطاقة الإنتاجية 1500 طن في السنة.

2. تحليل الوضعية المالية للمؤسسة بالطرق التقليدية

قبل تطبيق نموذج دي بونت على المؤسسة، سنحاول تحليل الوضعية المالية العامة للمؤسسة لأخذ فكرة عن التوازن المالي، حيث نقوم بتشكيل الميزانية المالية المختصرة، كما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول 1: عرض الميزانيات المختصرة لسنوات (2014 - 2017) الوحدة ألف دج

العناصر	2014	2015	2016	2017
أصول غير جارية	1.056.778	1.127.474	1.096.891	1.019.522
المخزونات	943.141	1.003.259	1.042.057	967.029
قيم غير محققة	1.195.516	1.199.301	1.368.928	1.455.535
قيم جاهزة	66.500	32.449	21.080	94.882
مجموع الأصول	3.261.935	3.362.483	3.528.959	3.536.969
أموال خاصة	1.451.814	1.367.570	1.385.081	1.271.236
ديون طويلة الأجل	1.022.969	1.054.550	1.050.056	1.496.495
ديون قصيرة الأجل	787.152	940.363	1.093.821	769.237
مجموع الخصوم	3.261.935	3.362.48	3.528.95	3.536.969

المصدر: وثائق المؤسسة

بعد عرضنا لمكونات الميزانية الرئيسية سنقوم بدراسة مختلف مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة، وذلك بالتركيز على المؤشرات التقليدية المتمثلة في رأس المال العامل الدائم واحتياجات رأس المال العامل والخزينة.

3. تحليل التوازن المالي للمؤسسة باستعمال المؤشرات التقليدية

1.3 رأس المال العامل الدائم (الصافي)

ويمثل مدى قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل باستخدام أصولها الجارية، ويمكن حسابه كما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول 2: حساب رأس المال العامل الدائم (2014 - 2017) الوحدة ألف دج

العناصر	2014	2015	2016	2017
الأصول الجارية.....1	2.205.157	2.235.009	2.432.06	2.517.447
ديون قصيرة الأجل.....2	787.152	940.363	1.093.82	769.237
رأس المال العامل الدائم (2-1)	1.418.005	1.294.646	1.338.24	1.748.210

المصدر: وثائق المؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الدائم انخفض في سنة 2015 مقارنة بسنة الأساس 2014، وهذا راجع إلى انخفاض طفيف في الزبائن والحسابات الملحقة، كما نلاحظ أنه من سنة 2015 إلى 2017 في زيادة مستمرة، ويعود السبب إلى الزيادة المستمرة للقيم غير محققة والتي يمثل الزبائن والحسابات الملحقة بنسبة كبيرة، وهذا يعني أيضا أن المؤسسة لا تنتهج سياسة مستقرة في عملية البيع بالأجل نظرا لتغيرات المحيط خاصة عامل المنافسة، وعلى العموم المؤسسة حققت رأس المال العامل الدائم موجب.

2.3 احتياجات رأس المال العامل

ويشمل الفرق بين مختلف المخزونات والقيم غير جاهزة أي غير المحققة فعليا مطروح منها كل الديون قصيرة الأجل، ومن خلال الكشوفات المالية يتبين لنا أن سلفيات مصرفية معدومة، مما جعلنا نعتمد مجموع الديون قصيرة الأجل دون إظهار السلفيات المصرفية، كما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول 3: احتياجات رأس المال العامل لسنوات (2014 - 2017) الوحدة ألف دج

العناصر	2014	2015	2016	2017
المخزونات.....1	943.141	1.003.259	1.042.05	967.029
قيم غير محققة.....2	1.195.516	1.199.301	1.368.92	1.455.535
ديون قصيرة الأجل.....3	787.152	940.363	1.093.82	769.237
احتياجات (3-2+1)	1.351.505	1.182.197	1.317.16	1.653.327

المصدر: وثائق المؤسسة

ومن خلال الجدول نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل موجبة ومتزايدة طيلة فترة الدراسة، فالمؤسسة غير قادرة على تمويل احتياجاتها المتمثلة في مخزونها وقيم غير جاهزة، فاحتياجات رأس المال العامل هو جزء من الاحتياجات المرتبطة بدورة الاستغلال التي لم تغطى من طرف الموارد الدورية.

3.3 الخزينة

وتعبر عن مدى جاهزية المؤسسة لتسديد الالتزامات القصيرة الأجل، وهي عبارة عن الفرق بين رأس المال العامل الدائم واحتياجاته، كما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول 4: حالة خزانة المؤسسة لسنوات (2014 - 2017) الوحدة ألف دج

العناصر	2014	2015	2016	2017
رأس المال العامل الدائم.....1	1.418.005	1.294.646	1.338.246	1.748.210
احتياجات رأس المال العامل.....2	1.351.505	1.182.197	1.317.164	1.653.327
الخزينة (2-1)	66.500	112.449	21.082	94.883

المصدر: وثائق المؤسسة

نلاحظ أن الخزينة موجبة ولكن مع تغيرات متذبذبة، ففي سنة 2015 زادت بنسبة 69.09 % لتتخفص سنة 2016 بنسبة 81.25 %، ثم عادت للارتفاع سنة 2017. وعلى العموم وباعتبار أن الخزينة موجبة فهو مؤشر إيجابي للمؤسسة لأن رأس المال العامل الدائم يغطي جميع احتياجاته، بينما تعتبر الحالة المثلى للخزينة عندما تكون معدومة، أي وجود علاقة مثالية بين السيولة والربحية لأن توفر الأموال من جهة يوفر السيولة لكن من جهة أخرى تضيق فرص الربح للمؤسسة عند عدم استخدام تلك الأموال بشكل جيد، مما يؤدي إلى انخفاض الربحية. لذا فمن الضرورة الموازنة بين السيولة والربحية وهذا لا يتحقق إلا إذا كانت الخزينة = 0.

4. تطبيق نموذج دي بونت على المؤسسة

يرتكز نظام دي بونت على عدة عناصر ذات أهمية كبيرة في ضمان ربحية واستمرارية المؤسسة وتلخص في ثلاث مكونات أساسية وهي:

1.4 نسبة الربحية

وتعتبر مؤشر لاستراتيجيات التسعير الخاصة بالمؤسسة ومدى تحكمها في مختلف التكاليف، ويتم حساب صافي الربح من خلال الفرق بين الإيرادات الكلية والتكاليف الكلية لنفس السنة المالية، كما سيوضحه الجدول الموالي.

الجدول 5: حساب النتيجة الصافية لسنوات (2014 - 2017) الوحدة ألف دج

العناصر	2014	2015	2016	2017
مجموع الإيرادات.....1	1.274.580	1.413.27	1.351.593	1.259.30
مجموع التكاليف.....2	1.242.476	1.371.36	1.342.322	1.312.90
النتيجة الصافية (2-1)	32.104	41.907	9.270	53.593-

المصدر: وثائق المؤسسة

من خلال الجدول يمكن القول أن النتيجة الصافية للمؤسسة موجبة خلال ثلاث سنوات الأولى، بينما حققت المؤسسة نتيجة سالبة خلال السنة الرابعة (2017) بسبب زيادة التكاليف وتراجع الإيرادات كما أنه خلال تلك الفترة انخفض الطلب العمومي (المؤسسات والادارات العمومية) بسبب إجراءات التقشف التي قامت بها الدولة على جميع المستويات.

2.4 معدل دوران الأصول

ويقيس مدى كفاءة المؤسسة لاستخدام أصولها على توليد المبيعات، ويمثل ارتفاع هذه النسبة قدرة المؤسسة على إدارة هيكلها التشغيلي، أما انخفاضها فيدل على أن هناك أصول في المؤسسة غير موظفة بشكل مثالي، وسنعرض صافي الأصول في الجدول الموالي.

الجدول 6: حساب معدل دوران الأصول لسنوات (2014 - 2017) الوحدة ألف دج

العناصر	2014	2015	2016	2017
المبيعات 1.....	1.020.144	1.100.988	1.149.728	1.150.119
صافي الأصول..... 2	3.261.935	3.362.483	3.528.959	3.536.969
نسبة دوران الأصول (2/1)	% 31.27	% 32.74	% 32.57	% 32.51

المصدر: وثائق المؤسسة

من خلال الجدول يمكن القول أن صافي الأصول الذي يمثل مجموع الموجودات الصافية التي بحوزة المؤسسة في زيادة مستمرة مقارنة بسنة الأساس 2014، حيث زادت بنسبة 3.82% سنة 2015 وزادت بنسبة 8.18% سنة 2016 وزادت بنسبة 8.43% سنة 2017، وهذا راجع إلى زيادة في الأصول الجارية لا سيما المواد الأولية واللازم بسبب زيادة الطلب والذي بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاج.

3.4 نسبة القروض إلى حقوق المساهمين (الرافعة المالية)

وتحتوي هذه النسبة على عنصرين هما القروض وحقوق المساهمين، كما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول 7: مقدار القروض مقارنة بحقوق المساهمين لسنوات (2014 - 2017) الوحدة ألف دج

العناصر	2014	2015	2016	2017
القروض	961.306	1.005.944	1.000.225	1.452.025
حقوق المساهمين	790.000	806.500	806.500	806.500

المصدر: وثائق المؤسسة

من خلال الجدول يمكن القول أن القروض في زيادة مستمر مقارنة بسنة الأساس 2014 حيث زادت بنسبة 4.64% سنة 2015 وزادت بنسبة 4.04% سنة 2016 وزادت بنسبة 51.04% سنة 2017، وهذا راجع إلى زيادة احتياجات المؤسسة في تمويل أصولها الجارية وغير جارية، كما يفسره الزيادة المستمرة لصافي الأصول الذي تطرقنا إليه سابقا، بينما تمثل حقوق المساهمين جميع الحصص التي قدمها الشركاء في رأس مال المؤسسة، والذي يندرج ضمن الأموال الخاصة والتي تعبر عن الاستقلالية المالية للمؤسسة، من خلال الجدول السابق يمكن القول أن هناك زيادة في حقوق المساهمين في سنة 2015 بنسبة 2.08% بينما بقي ثابتا خلال 2016 و2017، لأن من خصائص هذا العنصر أنه يتميز بالثبات عموما، وإذا تغير يكون في فترات متباعدة، كما أن المؤسسة محل الدراسة تلجأ إلى تمويل استخداماتها بالاعتماد على القروض.

III. نتائج الدراسة

ومما سبق وبعد تجميع مختلف المكونات الأساسية لنموذج دي بونت يمكننا تلخيصها في الجدول الموالي، بغرض حساب معادلة نموذج دي بونت الرئيسية في المؤسسة محل الدراسة.

الجدول 8: حساب معادلة نموذج دي بونت الرئيسية لسنوات (2014 - 2017) الوحدة ألف دج

العناصر	2014	2015	2016	2017
صافي الربح	32.104	41.907	9.270	53.593 -
المبيعات	1.020.144	1.100.988	1.149.728	1.150.119
نسبة الربحية (صافي الربح/المبيعات) 1...	% 3.14	% 3.80	% 0.80	% 4.65 -
المبيعات	1.020.144	1.100.988	1.149.728	1.150.119
صافي الأصول	3.261.935	3.362.483	3.528.959	3.536.969
نسبة دوران الأصول (المبيعات/صافي الأصول) 2...	% 31.27	% 32.74	% 32.57	% 32.51
القروض	961.306	1.005.944	1.000.225	1.452.025
حقوق المساهمين	790.000	806.500	806.500	806.500
نسبة القروض (القروض/حقوق المساهمين) 3...	% 121.68	% 124.172	% 124.02	% 180.04
معادلة نموذج دي بونت = (1 X 2 X 3)	% 1.19	% 1.55	% 0.32	% 2.72 -

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مضمون المعطيات السابقة

من خلال الجدول نلاحظ أن معادلة نموذج دي بونت بعيدة عن القيمة المعيارية المثلى، والتي تنتمي إلى المجال 15% - 20% خلال مدة الدراسة، وهذا يعود إلى وجود خلل في مكونات النموذج، والذي سندرس مكوناته بالتفصيل كما يلي:

1. نسبة الربحية

وتترجم كفاءة التشغيل وتقاس بواسطة هامش صافي الربح وهي نسبة توضح كم دينار من المبيعات تم تحويله كربح للشركة، وتعتبر من أهم النسب التي تهتم المستثمرين وتفيد كثيرا بمقارنتها بالشركات الأخرى وفي اتخاذ القرار الاستثماري، وكلما ارتفعت النسبة كلما كان أداء المؤسسة أفضل وخلال السنوات الأربعة نلاحظ أن نسبة الربحية للمؤسسة ضعيفة بسبب كثرة التكاليف التي تمتص جزءا كبيرا من المبيعات.

2. نسبة دوران الأصول

وتترجم كفاءة استخدام الأصول وكثيرا ما تستخدم نسبة دوران الأصول كمؤشر على الكفاءة التي تقوم بها المؤسسة باستخدام أصولها في توليد الإيرادات، كما نلاحظ أن نسبة دوران الأصول هي مقبولة مقارنة بالنسبة المعيارية المعمول بها في المؤسسة وهي 30% وتتميز بالاستقرار خلال سنوات الدراسة.

3. نسبة القروض إلى حقوق المساهمين

وتقيس مقدار القروض مقارنة بحقوق المساهمين، كلما ارتفعت كلما كانت المؤسسة مشبعة بالديون بشكل أكثر وتصبح أكثر عرضة للإفلاس، ونلاحظ أنها أثرت سلبا على التوازن المالي للمؤسسة، بحيث أن مستوى قيمة القروض أكبر من حقوق المساهمين مما يجعل المؤسسة تعاني من مديونية كبيرة وتضعف من الاستقلالية

المالية، وفي المقابل فإن نسبة فائدة هذه القروض أكبر بكثير من العائد من الأموال المستثمرة، مما أثر سلباً على ربحية المؤسسة وجعل نموذج دي بونت يظهر نتائج غير مقبولة كدلالة على سوء التسيير.

ومما سبق ومن خلال النتائج المتحصل عليها يعني أن المؤسسة في وضعية مالية سيئة، مما يعني أن الأداء الكلي للمؤسسة غير مقبول وتعاني من خلل في توازنها المالي، كما يوضحه الجدول أعلاه ويعني كذلك زيادة احتمال إفلاسها ما لم تتخذ المؤسسة إجراءات تصحيحية والتحكم أكثر في التكاليف، وتفعيل وتحسين طرق التسويق لزيادة مبيعاتها مما يؤدي إلى زيادة الربحية.

وحسب نموذج دي بونت، إذا كانت نسبة القروض إلى حقوق المساهمين مرتفعة، فهذا يجعل الأمور أكثر خطورة لأنه ينظر الدائنون إلى المؤسسة على أنها تشكل خطر على أموالهم وأن المؤسسة تدار بشكل سيئ ولديها رافعة مالية منخفضة، أو أن المؤسسة لديها تكاليف أعلى تقلل من هامش الربح، بينما إذا كان ارتفاع العائد على حقوق المساهمين بسبب ارتفاع هامش صافي الربح أو بسبب معدل دوران الأصول فهذا جيد للمؤسسة وللدائنين.

IV. الخلاصة:

ومن خلال دراسة الوضعية المالية لمؤسسة SANIAK خلال أربعة سنوات وتحليل القوائم المالية، استطعنا استخراج نقاط القوة والضعف، كما تعرفنا من خلالها على أهمية نموذج دي بونت كأداة هامة من أدوات الرقابة على الأداء وتقييم التوازن المالي، الذي بفضلله يمكن اتخاذ إجراءات تصحيحية ويسمح بمعرفة الخلل بدقة لأنه يعتمد على ثلاثة عناصر أساسية وكل عنصر ينقسم إلى عناصر فرعية، فهو يسمح بتتبع الخلل بصورة أحسن مما يساعده المؤسسة على تحسين ربحيتها وتنافسيتها وهذا ينعكس إيجاباً على توازنها المالي، بينما لاحظنا نسبة الربحية في المؤسسة محل الدراسة انخفضت بصورة كبيرة وكانت قيمتها سالبة حيث بلغت (- 4.65 %) سنة 2017 بينما كانت 3.14 % سنة 2014، مما يعني أن المؤسسة حققت خسارة سنة 2017 بسبب ارتفاع التكاليف الكلية، أما في ما يخص معدل دوران الأصول سجل ارتفاعها طفيفاً حيث بلغ 32.51 % في سنة 2017 بينما بلغ 31.27 % سنة 2014 وهو ما يجعل تأثيره شبه منعدم على زيادة ربحية المؤسسة، كما وجدنا رأس المال العامل الدائم موجب خلال سنوات الدراسة ويقدر ب 1.748.210 ألف دج في سنة 2017 أي بزيادة 23.28٪ مقارنة بسنة الأساس 2014، وهذا يدل على أن المؤسسة تمول أصولها غير الجارية عن طريق أموالها الدائمة بالإضافة إلى وجود فائض كبير لم يتم استغلاله بالشكل الجيد مما ضيع على المؤسسة فرص الربح، كما وجدنا أيضاً مستوى الخزينة موجبا خلال سنوات الدراسة وتقدر ب 94.883 ألف دج في سنة 2017 أي بزيادة 42.68٪ مقارنة بسنة الأساس 2014 مما يجعلها قادرة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل، لكن في المقابل أدى ذلك إلى سوء تسيير الفائض باعتبار أن حالة الخزينة المثلى ينبغي أن تكون معدومة لضمان الموازنة بين الربحية والسيولة، بينما الرافعة المالية (القروض/ حقوق المساهمين) ارتفعت بنسبة كبيرة حيث بلغت 180.04 % سنة 2017 مقارنة بسنة 2014 حيث بلغت 121.68 %، وهذا يدل على أن المؤسسة محل الدراسة تلجأ إلى تمويل استخداماتها المختلفة بالاعتماد على القروض بشكل كبير مما يؤثر سلباً على الاستقلالية المالية لها، ويجعلها مشبعة بالديون.

النتائج

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى عدة نتائج، وأهمها:

- ✓ يتميز نموذج دي بونت بالحدائة والشمولية، فهو من أحسن النماذج في تحليل التوازن المالي للمؤسسة بشكل أفضل مقارنة بالأساليب التقليدية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛
- ✓ يساعد نموذج ديب بونت المؤسسة على التشخيص الجيد لمسببات التكاليف ومسببات الربحية، مما يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد المؤسسة وتوجيها نحو تحقيق الأهداف وتحقيق الميزة التنافسية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية؛
- ✓ تكمن أهمية تطبيق نموذج دي بونت في تسريع دوران الأصول للوصول إلى تحقيق الجودة الشاملة وكسب ولاء الزبائن، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة؛
- ✓ المؤسسة محل الدراسة لا تطبق نموذج دي بونت ولا النماذج الأخرى المماثلة، مما جعلها تعاني من صعوبة تحسين أداؤها المالي كما رأينا سابقا، وهذا ما يتنافى مع صحة الفرضية الرابعة؛
- ✓ يسمح نظام دي بونت المؤسسة بمعرفة نقاط ضعفها وقوتها بالإضافة إلى أنه يساعدها على التنبؤ بالفشل المالي وبالإفلاس، ولتحقيق المؤسسة توازنها المالي وتحسين تنافسياتها وربحياتها.

التوصيات

ويمكن أن نقترح جملة من التوصيات التي نراها ضرورية، وأهمها:

- ✓ ضرورة تطبيق المؤسسة محل الدراسة لنموذج دي بونت لما له من أهمية كبيرة؛
- ✓ ضرورة اتخاذ المؤسسة لإجراءات تصحيحية تتمثل في عدم اعتمادها على القروض، وزيادة رأسمالها عن طريق زيادة حصص الشركاء أو تحويل جزء من النتيجة؛
- ✓ تطبيق التقنيات الحديثة في إدارة التكلفة مثل تقنية التكلفة المستهدفة والتحسين المستمر وتقنية ABC وABB؛
- ✓ تنوع المنتجات وضرورة دراسة سلوك المستهلك، مما يسمح لها بزيادة مبيعاتها وبالتالي زيادة ربحيتها؛
- ✓ ضرورة مواكبة مختلف التطورات في المحيط الاقتصادي والتكنولوجي؛
- ✓ ضرورة تبني طرق التسيير الحديثة.

- الإحالات والمراجع:

- bragg, s. m. (2007). business ratios and formulas a comprehensive guide. canada: published by john wiley & sons second édition. p184.
- bruslerie, h. d. (2010). analyse financiere information financiere diagnostic et evaluation. paris: 4ème édition dunod. p262.
- cabane, p. (2004). l'essentiel de la finance a l'usage des managers 2ème édition. paris: éditions d'organisation. p199.

- cohen, e. (1991). gestion de l'entreprise et developpement financier. paris. p129.
- courtois, a. (2003). gestion de production quatrieme edition. paris: éditions d'organisation. p124.
- gibson, c. h. (2011). financial reporting & analysis 12th edition. usa: south-western cengage learning. p307.
- guillot, b. e. (2007). analyse financiere les outils du diagnostic financier. paris: Beme édition gualino editeur. p11.
- hackel, k. s. (2011). security valuation and risk analysis. united states: the mcgraw-hill companies. p11
- jean-marc, b., & marc, l. (2009). ameliorer la qualite des services avec la gestion des problemes. paris: itil éditions d'organisation groupe eyrolles. p209.
- matoussi, h. (2011). la prediction de faillite des entreprises tunisiennes par la regression logistique. paris: édition hal id. p10
- mougin, y. (2004). processus les outils d'optimisation de la performance. paris: éditions d'organisation. p13.
- peter, a., & eddie, m. (2011). financial accounting for decision makers sixth édition. england: prentice hall. p232.
- porter, m. (1993). avantage concurrentiel des nations. france: édition inter. p48.
- thomas, f., & huertas, c. (2011). cause containment and cure. england: second édition palgrave macmillan. p159.
- حمزة محمود الزبيدي. (2011). التحليل المالي لغرض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل. الأردن: الطبعة الثانية مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ص 23.
- حنفي عبد الغفار، و زكي فرياقص رسمية. (2015). أساسيات الاستثمار الرأسمالي وتقييم الأداء الطبعة الأولى، الاسكندرية مصر: الدار الجامعية، ص 300.
- سعد عبد الحميد مطاوع. (2013). الإدارة المالية مدخل حديث الطبعة الأولى. المنصورة مصر: المكتبة العصرية. ص 79.
- شكور محمد عمر. (2017). العلاقة بين مكونات العائد على الأصول وفق نظام دي بونت ومستوى القيمة الاقتصادية المضافة في الشركات الصافية المدرجة في بورصة عمان رسالة ماجستير. عمان الأردن: جامعة الشرق الأوسط. ص 13-14.
- عبد الحفيظ الأرقم. (1999). التحليل المالي دروس وتطبيقات. الجزائر: مطبوعات جامعة. ص 56.
- عبد الحليم كراجه. (2000). الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات) الطبعة الأولى. عمان الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع. ص 41.
- عدنان تايه النعيمي. (2007). التحليل والتخطيط المالي إتجاهات معاصرة. الأردن: اليازوردي. ص 10.
- عدون ناصر دادي، ومحمد فتحي نواصر. (1991). دراسة الحالات المالية. الجزائر: دار الأفاق. ص 23.
- كمال الدين الدهراوي. (2006). تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار. الاسكندرية مصر: المكتب الجامعي الحديث. ص 227.
- محسن أحمد الخضير. (2001). كيف تقرأ الميزانية الطبعة الثانية. مصر: إيتراك للنشر والتوزيع. ص 35.
- محمد علي إبراهيم العامري. (2007). الادارة المالية. عمان الأردن: الطبعة الأولى دار المناهج للنشر والتوزيع. ص 126.
- محمد مطر. (2005). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية. عمان: الطبعة الثانية دار وائل للنشر. ص 03.